

## تقارير دولية

### موجز تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة بشأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ربيع سنة ١٩٩٨\*

إن تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ربيع سنة ١٩٩٨، يقدم بيانات ومعلومات مستكملة من مصادر فلسطينية وإسرائيلية ودولية بشأن الأوضاع والاتجاهات في الاقتصاد العام، وسوق العمل، والمستويات المعيشية العائلية في سنة ١٩٩٧ قياساً بسنة ١٩٩٦. كما يقدم التقرير تحليلاً للانعكاسات الاقتصادية لعمليات الإغلاق التي فرضت على الضفة الغربية وقطاع غزة، في آذار/مارس - نيسان/أبريل وآب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ويعطي معلومات جديدة بشأن مساهمات الفروع الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وبشأن أنشطة الاستثمار الخاص واتجاهات الأسعار الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

### الاتجاهات العامة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة

كانت التوقعات الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة متفائلة بصورة مقبولة مع بداية سنة ١٩٩٧. فقد أشارت التقديرات الأولية لوزارة المال في السلطة الفلسطينية، وتقديرات صندوق النقد الدولي، إلى نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الناتج القومي الإجمالي، بنسبة ٥,٥ في المئة و٨ في المئة على التوالي. وافترضت تلك التقديرات أن يبلغ المعدل الشهري لتدفق العمال إلى إسرائيل ٣٥,٠٠٠ عامل، وأن تزداد الصادرات بنسبة ١٤ في المئة، وأن تزداد الواردات بنسبة ٨ في المئة، وأن يشهد الاستثمار الخاص ركوداً، في حين يزداد الاستثمار العام بصورة ملحوظة،

\* المصدر: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، غزة. مترجم عن الإنكليزية

في إطار "برنامج الاستثمار العام الفلسطيني"، المدعوم من المانحين. واستبعدت التقديرات أية إغلاق صارمة للحدود.

وتشير تقديرات تدفق العمّال إلى أنه كان هناك ما معدّله ٣٨,٠٠٠ عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعملون في المناطق التي تسيطر عليها، على أساس شهري في سنة ١٩٩٧، أي بزيادة قدرها ١٤,٤ في المئة على المعدل في سنة ١٩٩٦، البالغ ٣٣,٢٠٠ عامل. إن المبادلات التجارية، كما دلّت عليها حركة الشاحنات التجارية على المعابر المراقبة، ازدادت بصورة هامشية. فقياساً بسنة ١٩٩٦، كان هناك زيادة بنسبة ٢,٢ في المئة على المعدل الشهري لحركة الشاحنات التجارية على المعابر المراقبة، إذ ارتفع عدد الشاحنات المراقبة الداخلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٢,٤ في المئة، بينما ارتفع عدد الشاحنات المغادرة بنسبة ٢١ في المئة فقط شهرياً.

وعلى العكس من التوقعات، فإن الاستثمار الخاص، بمقاييس أعمال البناء وتسجيل المؤسسات التجارية وتوفير الاعتمادات، ازداد أيضاً في سنة ١٩٩٧، الأمر الذي يعني استرداداً جزئياً لعافيته بعد تراجعاته في سنة ١٩٩٦. فقد كان هناك نمو ملحوظ في أعمال البناء، وهو المجال الأساسي للاستثمار الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالمساحات الجديدة المرخّصة للبناء ازدادت بنسبة ١٣ في المئة، بينما ارتفع استهلاك الأسمنت بنسبة ٩,٨ في المئة، وهو مؤشر إلى تنفيذ مشاريع البناء. وكانت اتجاهات الاستثمار التجاري إيجابية أيضاً في سنة ١٩٩٧. وازداد تسجيل الشركات الجديدة بنسبة ١٤,٧ في المئة، بينما توسّع بصورة ملحوظة نطاق الاعتمادات من مصادر مصرفية وغير مصرفية. وارتفع معدّل قيمة القروض المصرفية للقطاع الخاص إلى ٥٤٥,٨ مليون دولار أميركي - أي بزيادة قدرها ٥٨,٨ في المئة عن سنة ١٩٩٦. وارتفع أيضاً معدّل استحقاق القروض المصرفية ارتفاعاً ملحوظاً. كما ارتفعت الاعتمادات المقدّمة من الأونروا والمنظمات غير الحكومية، وبصورة أساسية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، بنسبة ٩٤ في المئة، ٣٥,٥ مليون دولار أميركي.

وكان الاستثمار العام أدنى من المستوى المتوقّع، وذلك جزئياً بسبب انخفاض التقديرات المتوقعة من المانحين. فقياساً بتعهدات سنة ١٩٩٧، البالغة نحو ٨٨١ مليون دولار أميركي، اقتصر الالتزامات "لبرنامج الاستثمار العام الفلسطيني" على ٦٢٧,١ مليون دولار أميركي، بينما بلغت التقديرات ٤٣٢,٢ مليون دولار أميركي في

تلك السنة. وبذلك، كانت هذه التقديمات أدنى بنسبة ٢١,٣ في المئة منها في سنة ١٩٩٦، وأدنى من معدل التقديمات السنوية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ بنسبة ١٥ في المئة، الأمر الذي يعني أن الاستثمار العام لم يحقق مستوياته المتوقعة في سنة ١٩٩٧.

ومع أن السياسة العامة للإغلاق والعزل استمرت طوال السنة، فإن أيام الإغلاق الشامل المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت في سنة ١٩٩٧ أقلّ منها في سنة ١٩٩٦، في حين أن أيام الإغلاق الداخلي المفروض على الضفة الغربية كانت أكثر بصورة ملحوظة. وقد عطّلت عمليات الإغلاق الشامل ما نسبته ٢٠,٥ في المئة من أيام العمل الممكنة سنة ١٩٩٧، في مقابل ٢٩ في المئة في سنة ١٩٦٦. غير أن أيام الإغلاق الداخلي المفروض على أجزاء من الضفة الغربية أو عليها كلها، ارتفع من ٢٧ يوماً في سنة ١٩٩٦ إلى ٤٠ يوماً في سنة ١٩٩٧ - أي بزيادة قدرها نحو ٥٠ في المئة. وتقدّر الخسائر المباشرة في الدخل نتيجة عمليات الإغلاق نحو ٤ ملايين دولار أميركي يومياً، أي ما مجموعه نحو ٢٢٨ مليون دولار، وهو مبلغ يساوي نحو نصف قيمة تقديمات المانحين في تلك السنة. وأدى الأثر السلبي لعمليات الإغلاق إلى تراجع تقديرات وزارة المال في السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي بشأن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي من ٥,٥ في المئة و ٨ في المئة إلى ١,٢ في المئة و ٣,٤ في المئة على التوالي.

وبينما كان هناك تحسينات إجمالية متواضعة في الأوضاع الاقتصادية العامة قياساً بسنة ١٩٩٦، في إطار الأداء الاقتصادي الإقليمي، فإن نتائج الضفة الغربية وقطاع غزة في السنتين الأخيرتين، كانت ضئيلة نسبياً. فالدول غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٥,٥ في المئة و ٣,٨ في المئة في السنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي، في مقابل تقديرات في الضفة الغربية وقطاع غزة نسبتها ١,٦ في المئة (تحت الصفر) و ١,٢ في المئة لهاتين السنتين على التوالي. ولذا، فإن التحسن النسبي في سنة ١٩٩٧ يجب النظر إليه في إطار مواصلة سياسات الإغلاق، التي أدت إلى تناقص الدخل في السنوات الأخيرة الماضية. وهكذا، فإن الإمكانيات الضمنية للنمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة - والفرص الضائعة لذلك النمو - يجب تقويمها أيضاً في ضوء النمو الاقتصادي الإقليمي الناشط نسبياً.

## أوضاع سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة

ازداد عدد البالغين سنّ العمل في سنة ١٩٩٧ بنسبة ٤,٤ في المئة، إلى معدّل ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، بينما ارتفع مجموع القوى العاملة إلى معدّل ٥٥٢,٦٠٠ نسمة، أي بزيادة نسبتها ٤,٦ في المئة. لكن معدل نسبة مشاركة القوى العاملة بقي من دون تغيير، أي بنسبة ٤٢,٣ في المئة. وفي سنة ١٩٩٧، ارتفع عدد الإجمالي للأشخاص العاملين بصورة كاملة بنسبة ١٣,١ في المئة، إلى معدّل ٣٨٣,٦٣٠ شخصاً، الأمر الذي يعني تحسّناً عاماً في أوضاع العمالة. وبلغت النسبة الإجمالية للعمالة الكاملة ٦٩,١ في المئة في سنة ١٩٩٧، في مقابل ٦٤,١ في المئة في سنة ١٩٩٦. وقد واكب ذلك انخفاض في معدل عدد ونسبة الأشخاص العاملين جزئياً في القوى العاملة. فقد كان هناك ٥٢,٠٠٠ شخص من العاملين جزئياً في سنة ١٩٩٧، في مقابل ٦٣,٦٠٠ شخص في سنة ١٩٩٦، أي بانخفاض نسبته أكثر من ١٨ في المئة، بينما انخفضت نسبة العاملين جزئياً إلى نحو ٩,٤ في المئة من ١٢ في المئة في سنة ١٩٩٦.

وقد أدّى التحسّن العام في أوضاع سوق العمل إلى انخفاض عام في العدد المطلق، وفي نسبة القوى العاملة التي كانت عاطلة عن العمل. وبعبارة أكثر تحديداً، كان هناك ١١٦,٠٠٠ شخص عاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٧، أي بانخفاض نسبته ٨,١ في المئة عن سنة ١٩٩٦. وإدخال "العمّال المثبطي الهمة" في الحسابات يرفع عدد العاطلين عن العمل إلى ١٨٨,٦٠٠ شخص في سنة ١٩٩٧، في مقابل ١٩٤,٩٠٠ شخص في سنة ١٩٩٦، أي بانخفاض نسبته ٣,٢ في المئة. كما أن النسبة الإجمالية للبطالة انخفضت أيضاً من ٢٤ في المئة في سنة ١٩٩٦، إلى ٢١ في المئة في سنة ١٩٩٧. وإدخال العمال المثبطي الهمة في الحساب، تبلغ نسبة البطالة ٣٢,٦ في المئة و ٣٠,١ في المئة في سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، على التوالي. وكانت هذه النسبة في الضفة الغربية ٢٩,٣ في المئة في سنة ١٩٩٦ و ٢٧,٥ في المئة في سنة ١٩٩٧، بينما كانت في غزة ٤١,١ في المئة و ٣٧,٥ في المئة على التوالي.

وقد أمكن إيجاد ٣٣,١١٥ فرصة عمل جديدة في سنة ١٩٩٧. وباستثناء الخدمات الخاصة، كان هناك زيادة في الاستخدام في كل مجال اقتصادي أساسي. ففي الأعمال التجارية ومشاريع البناء، كما في القطاع العام، ازدادت نسبة العمالة

على المعدل، إذ شكّلت هذه القطاعات الثلاثة من نسبته ٩١ في المئة من كل فرص العمل الجديدة التي استحدثت في سنة ١٩٩٧. وفي الإجمال، فإن القطاع العام استوعب ربع الزيادة في العمالة في سنة ١٩٩٧، بينما استوعب القطاع الخاص (بما في ذلك العمالة في إسرائيل) الأرباع الثلاثة الباقية تقريباً. انخفضت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في سنة ١٩٩٧ قياساً بسنة ١٩٩٦، إذ انخفض العدد المقدّر للنساء في القوى العاملة من ٨٣,٧٣٠ امرأة إلى ٨٠,٥٨٠ امرأة. كما انخفضت، في سنة ١٩٩٧، نسبة العمالة الكاملة، وانخفض العدد الإجمالي للنساء العاملات بصورة كاملة. وانخفضت كذلك، بصورة ملحوظة، نسبة العمالة الجزئية للإناث والذكور معاً في سنة ١٩٩٧، لكن الانخفاض بين الرجال كان أكثر سرعة. فبينما انخفضت نسبة البطالة بين الرجال من ٢٣,٥ في المئة إلى ٢١,١ في المئة، ارتفعت نسبة البطالة بين النساء من ٢٠,٦ في المئة إلى ٢١,٤ في المئة خلال الفترة نفسها.

وقد عمل العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيادة نسبتها ٢,١ في المئة في معدل أيام العمل شهرياً في سنة ١٩٩٧، قياساً بنسبة ١٩٩٦، بينما انخفض معدل الأجر اليومي بعد احتساب التضخم بنسبة ٥,٧ في المئة، ليصبح ١٥,٩٣ دولاراً أميركياً. فقد انخفضت الأجور اليومية الحقيقية في غزة بنسبة ١٥,٧ في المئة، وفي الضفة الغربية بنسبة ٩,٦ في المئة، ولأولئك الذين يعملون في إسرائيل بنسبة ٤,٤ في المئة. وانخفض معدل الأجر الشهري الحقيقي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ٥,٨ في المئة. أمّا أولئك العاملون في إسرائيل، فقد حصلوا على زيادة نسبتها ٠,٨ في المئة، نجمت عن الزيادة في معدل أيام العمل. وواجه العاملون في الضفة الغربية انخفاضاً نسبته ٩,٣ في المئة في معدل أجورهم الشهرية، بينما خسر العاملون في غزة معدل ١١ في المئة من الأجور لشهرية الحقيقية.

### النفقات العائلية ومستوى المعيشة

إن معدل النفقات الشهرية الحقيقية لعائلة مكونة من سبعة أفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٩٧، بلغ ٧٥٠ دولاراً أميركياً، في مقابل ٨٢٨ دولاراً أميركياً في سنة ١٩٩٦، أي بانخفاض نسبته ٩,٤ في المئة. وبالمقارنة بين معدلات

هاتين السنتين، يتبين أن هناك انخفاضاً نسبته ٧ في المئة في النفقات الأساسية (السكن، والغذاء، والكساء، والرعاية الطبية، والنقل، والتعليم، والضرائب)، وانخفاضاً نسبته أكثر من ١٥ في المئة في النفقات الثانوية (الأعمال المنزلية، والأثاث، والرعاية الشخصية، والترفيه وسواها من النفقات النقدية). ويعطي مسح للنفقات العائلية الشهرية، قام به المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، طوال سنتين فكرة جيدة عن تأقلم العائلات. في المدى المتوسط إزاء النقص في معدل دخلها. ففي غضون سنة ١٩٩٦، لجأت العائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل مواجهة الركود الاقتصادي، إلى إجراء تخفيض في نفقاتها الأساسية (٧,١ في المئة) أكبر مما أجرته في نفقاتها الثانوية (٤,٨ في المئة). وكانت هذه العائلات قد خفّضت مبدئياً شراء السلع التي تشكل الجزء الأكبر من نفقات استهلاكها - كالطعام - بمقادير أكبر. لكن مواصلة الانخفاض في الدخل غيرت هذا السلوك. وفي سنة ١٩٩٧، حين انخفض معدل النفقات بنسبة ٩,٤ في المئة، كان هناك انخفاض معدله ١٥,٢ في المئة في النفقات الثانوية الشهرية، و٧,١ في المئة في النفقات الأساسية. وبذلك، تكون المشتريات العائلية من السلع الثانوية قد انخفضت بسرعة أكبر، بعكس النموذج الذي ساد في سنة ١٩٩٦. وهذا يعني على المدى الأبعد أن عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة ربما تكون أقلمت نفسها لأوقات أصعب، بالتخلي عن السلع والخدمات غير الأساسية بمقادير أكبر نسبياً.

بلغت نسبة التضخم في أسعار المواد الاستهلاكية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦,١ في المئة سنة ١٩٩٧. فقد ارتفع مؤشر هذه الأسعار بنسبة ٤,٨ في المئة في الضفة الغربية، و٦,٩ في المئة في قطاع غزة، و٧ في المئة في القدس الشرقية. وكان هناك فوارق أساسية في معدلات التضخم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فباستثناء المشروبات والتبغ وخدمات الرعاية الطبية، كانت معدلات التضخم لكل السلع الأساسية في غزة أعلى منها في الضفة الغربية. وكان الفارق الأكبر في معدلات التضخم بين المنطقتين مركّزاً على نفقات الرعاية الشخصية ووجبات المطاعم، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة ١٠,٨ في المئة في غزة، بينما بقيت تلك الأسعار على حالها، عملياً، في الضفة الغربية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن أسعار الطعام ارتفعت بوتيرة أسرع في غزة (٣,٣ في المئة) منها في الضفة الغربية (١,٤ في المئة). وبما أن العائلات في غزة أكثر فقراً بصورة عامة، فإنها تنفق الجزء الأكبر من دخلها على الطعام. ومع أن الأسعار بالأرقام المطلقة في غزة أدنى منها في الضفة الغربية، فإن

هذا الوضع يعني أن عائلات غزة تحملت عبئاً غير متجانس من تضخم أسعار الطعام في سنة ١٩٩٧.

### التطلع إلى سنة ١٩٩٨

بلغ معدّل عدد العمال الذين يذهبون يومياً من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في المناطق التي تسيطر إسرائيل عليها، خلال الربع الأول من سنة ١٩٩٨، ما مقداره ٤٤,٥٠٠ عامل، أي ما يساوي عددهم في الربع الأول من سنة ١٩٩٧، لكن بزيادة نسبتها ١٨ في المئة عن المعدل اليومي لسنة ١٩٩٧ كلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البدء بالسياسة الإسرائيلية التي تقضي بالسماح لبعض العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة بالبقاء في إسرائيل طوال أسبوع العمل وخلال فترات الإغلاق، ربما يساهم في استقرار أكثر في تدفقات العمال في المستقبل. إن حركة الشاحنات التجارية في الربع الأول من سنة ١٩٩٨، قياساً بالفترة نفسها من سنة ١٩٩٧، كانت أعلى بنسبة ١٢ في المئة شهرياً لشاحنات التصدير، وبنسبة ٢١ في المئة لشاحنات الاستيراد. ولم تُفرض عمليات إغلاق شامل خلال الربع الأول من سنة ١٩٩٨. ومثل هذه التوجّهات التي توضح العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل من جهة، والضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، يشير إلى انطلاقة اقتصادية جيدة لهذه السنة. لكن المداخيل الفعلية ستعتمد، إلى حد بعيد، على الاستثمارات الخاصة، واتجاهات العمالة بصورة عامة، إضافة إلى اعتمادها على حجم التقدم في قدرة القطاع العام على إيجاد البنى التحتية والمؤسساتية التي تساهم في النمو الاقتصادي على مدى أطول.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>